# الأمّة والدولة والنخبة

## الفضل شلق

خرج العرب من الحرب العالمية الثانية وهم يقاتلون الغرب من أجل الاستقلال. لكنهم كانوا يؤمنون، في الوقت ذاته، أنّ الاستقلال الحقيقي لن يتحقق إلّا في إطار وحدتهم القومية التي تتيح لهم السيطرة على مواردهم الطبيعية والقبض على المصير والتحرر الكامل من التبعية. لكن الاستعمار الغربي كان يحكمهم كأقطار يتمتع كل منها بكيان سياسي خاص. وأعطى العرب الأولوية لتحقيق الاستقلال بأيّ ثمن، وقبلوا بذلك في إطار الدول القطرية، معتبرين أنّ الخطوة الطبيعية التالية ستكون توحيد الأمة في كيانٍ سياسيٍّ يضم مختلف الأقطار من المحيط إلى الخليج.

ما أن تحقق الاستقلال الجزئي، لبعض الاقطار العربية، حتى تشكلت الجامعة العربية وبدأت العمل. بعد ذلك بعام واحد قامت دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨، عام النكبة. كان جزء كبير من الوطن العربي لم يحقق استقلاله، وكانت الأقطار المستقلة ما تزال ترزح تحت أنواعٍ من التبعية الاقتصادية والسياسية، لذلك كان بالإمكان تبرير الهزيمة أمام اسرائيل، وسموا ذلك «نكبة» على اعتبار أن أسبابها خارجية.

رأى العرب أنّ في قيام اسرائيل كدولةٍ غريبة في قلب وطنهم خطراً كبيراً على وجودهم كأمة. وعقبةً كأداء في طريق تحقيق وحدتهم القومية. كان الرد

العربي على قيام اسرائيل هو تهاوي الأنظمة الليبرالية في الدول القطرية المستقلة. وقامت مكانها أنظمة عسكرية رفعت شعار سحق اسرائيل وتحقيق الوحدة العربية. هلل العرب لذلك معتبرين أنّ القوة هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة اسرائيل. ولما كان الجيش هو موضع القوة، فقد رحّب الناس بمجيء العسكر إلى الحكم غير آسفين على ما كان قد تحقق من ديمقراطية في ظل الأنظمة الليبرالية. ولم يخل الأمر من رؤية للديمقراطية جعلتها جزءًا من التركة الغربية الاستعمارية التي تحمل الدول القطرية الليبرالية أوزارها. لقد تحملت الليبرالية العربية وزر الضعف الذي تمثل في الهزيمة أمام اسرائيل فهوت أنظمتها غير مأسوف عليها.

كان النظام العسكري النموذج، بالنسبة لبقية الأنظمة العربية العسكرية، هو النظام الناصري. لم يكتف عبد الناصر برفع شعار الوحدة العربية، بل إن نظريته حول الدوائر الثلاث، ومساهمته الأساسية في مؤتمر باندونغ الذي انبثقت عنه حركة عدم الانحياز؛ كل ذلك أعطى الطرح الوحدوي لعبد الناصر مغزى كونياً أعاد إلى أذهانهم ارتباط وحدتهم الأولى على يد الرسول الكريم بالدعوة الإسلامية التي كانت مشروعاً كونياً للعالم. كان الطرح الوحدوي الناصري متفوقاً في نظر الجماهير العربية، على طروحات وحدوية أخرى قرنت بين الوحدة والاشتراكية. فهذه الأخيرة ظهرت في نظر الجماهير العربية مجرد دعوات قومية (وإن ارتبطت بالدعوة إلى حلول للمشاكل الاجتماعية) قاصرة لأنها تفتقر إلى المغزى الكوني الذي عبر عنه الطرح الناصري للقومية العربية والوحدة.

وعندما واجه الاخوان المسلمون عبد الناصر، ولاقوا على يدي نظامه نصيباً من القمع والعنف كان موقف جماع الأمة إلى جانب عبد الناصر. اعتبر معظم الناس أن الاخوان المسلمين تيار غير وحدوي، ورأوا في حركتهم تهديداً لوحدة الأمة. ولاقى الإخوان المسلمون عداءً جماهيرياً أكثر من الحركات القومية غير الناصرية التي اعتُبِرت اتجاهاتها القومية البحتة مجرد قصور. ولم ينته حماس الجماهير للتيارات القومية غير الناصرية إلا عندما ظهر الشقاق بينها وبين

عبد الناصر واتخذت هذه التيارات مواقف مترددة حيال الوحدة وتمنعت عن مقاومة الانفصال مقاومةً جدية.

كانت الأمة موحدةً في مشاعرها ومواقفها السياسية وكانت تعبر عن ذلك في تأييدها لعبد الناصر. وكانت الجماهير تعتبر أن تحقيق الوحدة السياسية هو الأمر الطبيعي الذي يجب أن يكون الخطوة التالية بعد تحقق استقلال الدول القطرية. لكن المعوقات في وجه تحقيق الوحدة كانت كافيةً لانفصال سورية عن مصر عام ١٩٦١. وبذلك دفنت التجربة الوحدوية الأولى في تاريخ العرب الحديث؛ وكانت النتيجة خيبة أمل كبرى. لكن الخيبة لم تكن من النوع المؤقت الذي يمكن تجاوزه بسهولة والنهوض مرة أخرى. لقد كانت هزيمة كبرى ذات آثار مدمرة على المجتمعات العربية قاطبة.

أدّى الانفصال إلى تمزق في الذات العربية وصراعات على جميع الأصعدة ممّا استنزف الإمكانيات العربية وشجع أعداء الامة عليها وجعل هزيمة ١٩٦٧ ممكنة. كانت الأمة قبل الانفصال تتحفز (ولو في تصورها وتصور اعدائها) لولوج مرحلة جديدة من التوحد والقوة. أما بعد الانفصال فقد صارت أمةً ممزَّقةً ومهيأة لهزيمة قاسية في عام ١٩٦٧.

لم تكن هزيمة عام ١٩٦٧ أمراً حتمياً. ولو كان العرب يقاتلون من موقف موحد وحسب خطة موحدة وفي وقت واحد كما حدث عام ١٩٧٣ لكان ممكناً أن يصلوا إلى نتائج أفضل من تلك التي وصلوا إليها عام ١٩٧٣. لكن هزيمة ١٩٦٧ أظهرت بشكل نهائي هشاشة الوضع العربي المتمثل في التجزئة وفي وجود الدول القطرية.

جاءت الأنظمة العسكرية رافعةً شعار تحرير فلسطين والوحدة العربية والعدالة الاجتماعية أو الاشتراكية، لكن وجود الدولة القطرية كان أقوى منها وفرض نفسه عليها، وصار موقفها من تلك الشعارات يتحدد بناء على أساس مصلحة الدولة القطرية (منازعات الحدود، المنازعات حول المياه، التخلّي عن الأقطار المواجهة لاسرائيل، منع استثمار عائدات النفط والموارد العربية في قضايا

العرب الكبرى وتهريبها للاستثمار في الغرب، النزاع على المياه الاقليمية، التآمر ضد الأقطار المجاورة، الخ. . . .) ولم يعد الموقف من الدولة القطرية يتحدد على أساس المصلحة القومية. مع الزمن ترسخ وجود الدولة القطرية، وتوسع نطاق الفئات الاجتماعية التي صارت مصالحها معلقةً على وجودها. وفي كثير من الأحيان أعطى حكام الدولة القطرية أولويةً للتنمية القطرية الداخلية على حساب المشاركة في الصراع القومي الشامل. وصار الأمر أكثر تعقيداً وخطورةً عندما تمادت فئات من اليسار الماركسي والتيارات القومية في التنظير للتنمية القطرية (للحفاظ على الثورة أحياناً).

لم تحقق الدولة القطرية، الرجعية أو الثورية، تنميةً حقيقيةً ولا استطاعت أن تحطم قيود التبعية الاقتصادية أو السياسية، وتخلت في نفس الوقت عن وعودها وشعاراتها بالتحرير والمواجهة المستمرة لإسرائيل. وفقدت النفس العربية، نتيجةً لذلك، صداميتها واستعدادها للمقاومة. وحلت الدونية مكان احترام الذات. وصارت التبعية الثقافية أكثر عمقاً. أدى ذلك إلى ازدياد التشدد في الممارسة الدينية لدى الجماهير العربية التي رأت فيها وسيلةً لتحصين نفسها في مواجهة انهيار الآمال والتوقعات وطغيان الغرب الثقافي والاقتصادي ثم العسكري.

في الخمسينات، وحتى في بداية الستينات، كان التفاؤل بالمستقبل هو السائد لدى جماهير الأمة. تغير هذا الأمر بعد الانفصال، وخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧، إذ حلّت الرؤية السوداوية المتشائمة مكان التفاؤل.

بعد عام ١٩٦٧، فقد الناس كل أمل بأن الدولة القطرية تستطيع أن تحقق شيئاً إيجابياً. لذلك لجأ الكثيرون إلى رفع شعارات حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح، وغيرها من الشعارات التي عبرت عنها الثورة الفلسطينية أجلى تعبير، والتي وجدت أصداء لها في أنحاء كثيرة، وبأشكال مختلفة، في الوطن العربي. لكن هذه الشعارات أدت إلى تدعيم وجود الدولة القطرية إذ ساهمت في إعفائها من مهمتها في الصراع من أجل قضايا العرب القومية تحت ستار أخذ

الجماهير بزمام الأمور مباشرة دون اعتمادٍ على الدولة التي صارت مرذولةً في نظر الجميع.

ثم جاءت حرب عام ١٩٧٣ التي لم ينهزم فيها العرب. لكن النتيجة كانت هزيمةً سياسية قادت إلى اتفاق كامب دايفيد والاعتراف باسرائيل. وهذا عكس ما حصل عقب حرب ١٩٥٦ التي انهزم فيها العرب لكنهم حققوا نصراً سياسياً كان مقدمةً لوحدة ١٩٥٨. الفرق بين الحالتين هو أن حرب ١٩٥٦ حدثت في سياق صعود متفائل للأمة، بينما حصلت حرب ١٩٧٣ في سياق تراجع على الصعيدين المادي والنفسي.

* * * *

وأدى اليأس من الدولة القطرية إلى العزوف عن التعاطي معها وإلى ترك توجيه النقد لها. لذلك انتشرت في هذه الفترة الأخيرة الكتابات النقدية تجاه المجتمع العربي. لكنه نقد سوداوي متشائم يرى في الهزيمة أمراً حتمياً ينبع من واقع التخلف العربي. لم يعد التخلف العربي حصيلة التبعية للغرب (اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً) بل صار التخلف في نظر هؤلاء حصيلة صفات دائمة وذاتية للذات العربية، صفات ينطبع بها التاريخ العربي. تحولت نظرية التخلف على يد هؤلاء النقاد من نظرية في التبعية والعلاقات الامبريالية إلى نظرية في سيكولوجية ثابتة للشعوب. يعبر هذا التحول عن عنصرية معكوسة نابعة من شعور ماحق بالدونية. ولم تعد الهزيمة حصيلة علاقة بين الأمة وبين الآخرين، بل تعبيراً حتمياً عن ذاتية الأمة، عن علاقاتها الداخلية. وكان الطابع العام لهذه الكتابات النقدية طابعاً علمانياً أو يسارياً.

في مقابل هذا التيار ظهر تيار آخر ذو طابع ديني، ولا يقل عنه تشاؤماً وسوداوية. بدأ هذا التيار مع سيد قطب الذي وصل في نقده وتشاؤمه إلى درجة أنكر فيها على المسلمين أن يكونوا مسلمين حقيقيين، وعلى التاريخ أن يكون تاريخاً إسلامياً هو حصيلة تراكم اجتهاد وتفسيرات المسلمين بمختلف مذاهبهم لدينهم وكتابهم. كل ذلك لأن سيد قطب يرفض فهم الآخرين للنص ويطلب

من الجميع العودة إلى النص القرآني على طريقته هو وحسب فهمه له. وإذا كان سيد قطب يريد العودة مباشرة إلى النص القرآني فهو يرفض التفسيرات والمعارف المتراكمة عبر التاريخ للنص أو المرتكزة عليه. كذلك فهو ينكر المذاهب الإسلامية، السنية وغيرها.

إن ما يسمى الأصولية الإسلامية، وهي تيارات مختلفة تستند بدرجة أو بأخرى، في المجال العربي، إلى سيد قطب، تنكر أن يكون الفهم للنص، وعلاقة الإنسان المسلم بالنص، أمراً بينه وبين ربه. هي تفترض بشكل مطلق أن فهم النص جوهر قائم فيه لا دخل للبشر فيه غير حسن التلقي له. إنها تحكم على المسلمين سلفاً بالهزيمة معتبرة أنهم قد تخلوا عن قواعد الدين الصحيح. تدين هذه التيارات المجتمع الإسلامي ولا تتورع عن تكفيره. هنا أيضاً ليس التخلف علاقةً مع الآخر (الذي هو الغرب الامبريالي) بل هو أمر سابق لهذه العلاقة لأنه ينتج عن عوامل كامنة فينا؛ وهي قصورنا في فهم العصر عند التحديثيين وتخلينا عن قواعد الدين الصحيح عند الأصولين.

ولقد تمادت التيارات التي تستند إلى نقد المجتمع العربي الإسلامي فقدمت نقداً يصل إلى حد الإدانة بشتى فرقها (العلمانية اليسارية منها، أو الاصولية الدينية) وقد جعل ذلك منها ومنه ليس وسيلةً لمعالجة مشاكل الأمة ونهوضها بل وجهاً آخر لنزعة غربية عنصرية متغطرسة ترى في تخلف الأمة ظاهرةً من ظواهر طبيعتها المتأخرة المتدنية المستوى بالنسبة للغرب المتقدم. إنها وجهان لعملةٍ واحدة، الأولى تصدر عن عقدة الدونية لدى نخبتنا الثقافية والثانية تصدر عن الاستكبار الغربي. وليس بعيداً عن الحقيقة الزعم أن النخبة الثقافية العربية، بما فيها الأصولية الدينية التي مرجعها سيد قطب المتأثر بالبنيوية السائدة لدى الغرب في الربع الثاني من القرن العشرين، هي حصيلة التبعية الثقافية للغرب. لكن هذه التبعية تنتج مفاهيم الغرب معكوسةً وكاريكاتوريةً في آن واحد.

تؤدي نزعة إدانة المجتمع بأصحابها إلى الخروج من المجتمع والعيش على

أطرافه. هذه هي حال النخبة العلمانية اليسارية التي صارت هامشيةً أو مأجورةً لدى السلطات الحاكمة، كما هي حال الفرق الأصولية الدينية التي تختبىء وراء أعمال إرهابية فردية معزولة وتعيش في عزلة عن المجتمع داعية إلى تكفيره والهجرة منه. لكن ذلك كله يختلف عن نزعة العزوف عن السياسة لدى الجماهير التي تتشكل منها أكثرية الأمة.

إن حالة العزوف عن السياسي لدى الجماهير تعبير عن رفضها للدولة القطرية التي صار عجزها عن تحقيق أهدافها التي تزعم مطابقتها لأهداف الأمة، عجزاً كاملاً. فالدولة القطرية مهما كانت الشعارات المعلنة لها، تتصالح مع اسرائيل، وتتمسك بوضعيتها القطرية رافضةً أي نهج وحدوي، وتبدّد ثروات الأمة بل تسخرها لخدمة الغرب. ولا يختلف في ذلك نظام دولة قطرية تقدمية عن أخرى محافظة أو رجعية. فالدولة القطرية بما تعنيه من تجزئة للأمة وتبديد لمواردها البشرية والمادية هي القاعدة للهزيمة حتى ولو توافر حسن النية عند حكامها. لذلك نفضت جماهير الأمة يدها منها وصارت تتحاشى التعاطي معها إلا فيما يتعلق بتسيير الأمور اليومية الضرورية.

لم تعد الدولة القطرية موضوعاً للسياسة عند جماهير الأمة لأنها هي نفسها قد تخلت عن الدور المطلوب منها في التعبير عن مطامح الأمة التي لا تتحقق دون أن تلغي الدولة القطرية ذاتها في إطار وحدوي أوسع وأشمل. إن مأزق الدولة القطرية هو أنها تفقد شرعيتها ما لم تعمل على إلغاء نفسها. ذلك أنها بمجرد أن تحاول البقاء يصير وجودها غير شرعي في نظر الأمة، ولا تكون شرعية إلا في مرحلية انتقالية حين تباشر بالانضمام إلى دولةٍ قطرية أخرى لتحقيق وحدة من نوع ما. تلك كانت حالة الأمة في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حين اعتبرت الجماهير أن استقلال الدول العربية لن يؤدي إلى تأييد الدولة القطرية بل سيكون مقدمة لتحقيق الوحدة العربية. كان الاعتبار آنذاك أن الدولة القطرية الاستقلالية مرحلة انتقالية نحو الوحدة. وهذا ما يفسر الزخم السياسي الذي كان سائداً لدى الجماهير الشعبية.

إن العزوف السياسي عند الجماهير الآن ليس تعبيراً عن تخلف وليس استمراراً لأمر تقليدي بقدر ما هو رفض للتعاطي مع الدولة القطرية السائدة وأجهزتها. إنه الموقف السياسي الوحيد الممكن في الظروف الراهنة.

ويختلف العزوف السياسي الجماهيري عن موقف النخبة التي تعبر عن عزوفها بنقد المجتمع نقداً يتعدى التفتيش عن حلول ممكنة على أساس الظروف الموضوعية المعطاة ويدّعي لأصحابه إمكانية، بل ضرورة، خلق مجتمع جديد يتقبل الحلول المطروحة.

فهذه النخبة لا تعمل على تلبية حاجات المجتمع بل تفترض حاجات معينة وتفترض أيضاً أن عليها خلق مجتمع يتناسب مع هذه الحاجات. يذكّرنا هذا الأمر بنمط الاستهلاك الغربي الذي يعتمد على خلق حاجات معينة، وغير ضرورية أحياناً من أجل تصريف السلع المنتجة فالانتاج ليس وسيلةً من أجل تلبية الحاجات، بقدر ما تكون الحاجةً وسيلة لتصريف الانتاج.

إن المهمة الأساسية للنخبة في العادة هي صيانة أفكار المجتمع والعمل في قيادته ودفعه نحو تحقيق طموحاته. في نفس الوقت، على النخبة، لكي تحقق شيئاً من هذه الطموحات، أن تكون وسيطاً بين الدولة والمجتمع. فهي يمكن أن توالي الدولة حيناً، وتعارضها حيناً آخر، لكنها لا يمكن أن تنفصل عن المجتمع دون أن تفقد شرعية كيانها ومبرر وجودها. إن العمل الثقافي الذي يشكل القاعدة لوجود النخبة يفقد كل قيمة ما لم يرتكز إلى المجتمع، إلى الإنسان، بشكلٍ أو بآخر. وقد حكمت النخبة العربية على نفسها بالفشل عندما مارست عملها الثقافي بمستوى سطحي، وعندما تخلت عن المجتمع لصالح الدولة القطرية فاقدة الشرعية.

وهكذا كان العزوف السياسي عند جمهور الأمة العربية نتيجةً حتميةً للحالة التي وصلت إليها الدولة القطرية التي تخلت عن العمل لتحقيق مصالح الأمة وأهدافها. لكن العزوف السياسي عند النخبة هو إلى حد كبير إن لم يكن سبباً لهذا التخلي فهو يدعمه ويقويه. إذا كان العزوف عند الجمهور تعبيراً عن رفضه

التعاطي مع الدولة القطرية التي يدينها؛ فإن ذلك في الوقت نفسه تعبير عن موقف سياسي يعري الدولة القطرية. أما العزوف عند النخبة فهو لا يعني التخلي عن التعاطي مع الدولة القطرية ولا حتى الامتناع عن العمل من أجل الوصول إلى السلطة في هذه الدولة؛ إنه عزوف عن التعبير عن حركة المجتمع وانحياز إلى جانب السلطة السياسية والدولة القطرية (رغم الانتقادات التي يمكن أن توجِّهها إليها أحياناً). فالتخلي عن المجتمع يحول السياسة إلى مجرد اشاعات تتناقلها الألسن حول افعال يرتكبها أفراد السلطة في الخفاء وإلى مجرد أحابيل تحاك في بلاطات السلاطين. فعندما صبت النخبة جام غضبها بالنقد والتجريح على المجتمع، لم يبق لها إلاّ أن تكون مجموعة خدمٍ وخصيان في أقبية القصر.

تتشكل النخبة، التي نتحدث عنها، من فريقين، أولهما فريق متغربن، بمعنى أنه تربى على نمط تقليد للغرب، وحاول القيام بمهمة تغيير المجتمع حسب الصورة المرسومة في ذهنه، ولما فشل تخلى عن المجتمع، ناقداً، ومستخدماً ذريعة التخلف من أجل تبرير معارضته للمجتمع، فانتهى إلى موقع التبعية للدولة القطرية التي كان المجتمع قد تخلى عنها وأدانها. أما الفريق الثاني فهو تيار الأصولية الدينية التي انطلقت من موقف النقد للمجتمع إلى تكفيره ثم للهجرة كي تعيش على هامشه وتناوش السلطة من مواقعها الهامشية. لكن الأصولية الاسلامية جزء من المؤسسة السياسية رغم معارضتها للسلطة الحاكمة؛ علماً بأن كل مؤسسة سياسية (establishment) تنقسم إلى فريق موالٍ وفريق معارض. والمعارضة والموالاة هنا يقتصران على مواقف من الوزراء ورؤساء الحكومات والبلديات في إطار الخضوع المطلق لفكرة السلطان الشامل.

ويختلف هذان الفريقان طبعاً عن النخبة التقليدية، التي تلاشت منذ القرن الماضي، والتي ما تخلت عن دورها منذ بداية الإسلام في التعبير عن حركة المجتمع وحاجاته وعن دور الوساطة بين المجتمع والدولة. لم تكن هذه النخبة بما فيها من علماء وفقهاء تابعة للدولة، وان كانت بعض أجنحتها تعمل لدى السلطان من أجل استكمال دور الوساطة بين الدولة والمجتمع. ولا ننسى أنّ كثيراً من المؤسسين والرموز في هذه النخبة قد اضطهدوا على يد السلطان أو

قتلوا تحت التعذيب أو ماتوا في السجون.

لقد تلاشى الدور التقليدي للنخبة مع زوال النخبة التقليدية التي حلت مكانها نخبة حديثة ذات شقين أحدهما علماني (يساري أو ليبرالي) وثانيهما أصولي إسلامي. والأصولية الإسلامية لا تنتمي إلى التراث الثقافي والديني بل إلى المذاهب الفكرية والادبية البنيوية التي نشأت في أوروبا في النصف الأول من هذا القرن. ومع ظهور النخبة الجديدة التي أعلنت تخليها عن المجتمع وعدائها له (بحجة تخلفه) ومارست التبعية للدولة القطرية فاقدة الشرعية، تحررت الدولة من كل رقابة أو قيد يمكن أن يمارسها المجتمع بواسطة النخبة. وصار سلوك الدولة عشوائياً لأنه ليس هناك من يطالبها بشيء. والقمع الذي تمارسه الدولة القطرية ليس مصدره طابعها التسلطي وحسب، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانعدام مواجهة المجتمع للدولة عندما فقد المجتمع أداته الوحيدة (النخبة) التي يمكن أن تقوده في المواجهة. إن قمع الدولة القطرية يعود إلى تسلط الحكام وإلى تخلي النخبة عن دورها في آن معاً. لكن الدولة القطرية ما كانت لتحتاج إلى قمع الجمهور لو كانت تتقي به وتتمتع بثقته في وقت واحد، فهي دولةٌ فقدت شرعيتها في اللحظة التي فقدت فيها ثقة الجمهور بها. وما كانت هذه الدولة لتفتقد ثقة الجمهور بها لو استطاعت تحقيق بعض مطامحه.

ليس النقد الجارح للمجتمع هو المطلوب بل العمل السياسي المستند إلى أساس ثقافي متين وعميق.

إنّ الوضع الآن أنّ سلطات الدولة العربية المعاصرة مصرةٌ على البقاء بعد ذهاب المشروع وضياعه، والشرعية ومسوِّغاتها. وهي مصرةٌ على البقاء بدون ترددٍ أو ادّعاءٍ لإمكان القيام بشيء بعد أن ضاع أو ضُيِّعَ كُلُّ شيء.

* * * *

يتضمن هذا العدد من مجلة الاجتهاد دراساتٍ وبحوثاً في رؤى ونظريات الدولة الوطنية والدولة القومية والدولة الإسلامية. كما يتضمن ملفاً فرعياً في «مصائر الدولة العربية المعاصرة». وسنستكمل مسألة الدولة في الوطن العربي في المرحلة الحاضرة في العدد المقبل.